مشكلة الإضافة إلى الجملة واقتراح لحلّها

الدكتور سيّد علي ميرلوحي فلاورجاني*
سيّده ريحانه ميرلوحي فلاورجاني**

الملخّص

لا شك أنّ الجرّ إحدى ميزات الاسم تميّزه عن قسيمَيه الفعل والحرف، والجرّ يلحق الاسم بأحد عاملين هما: حرف الجرّ والإضافة، وينتج ذلك أنّ المضاف إليه يجب أن يكون اسما صريحاً حتّى يكون متمكّناً من إعراب الجرّ أومؤوّلاً بالصريح كذلك. ولايمكن أن يكون المضاف إليه جملة إطلاقاً. وعلى الرغم من ذلك نرى النحويّين خصّصوا قسماً من باب الإضافة بالإضافة إلى الجملة، وذكروا بعض ما يضاف إليها وجوباً وما يضاف إليها جوازاً دون أن يأتوا بتعريف أو رسم يميّزها عن الإضافة إلى المفرد، ودون أن يبيّنوا الإشكال الّذي يخطر بالبال في هذه الإضافة، ونحن نسعى في هذا البحث إلى أن نكشف النقاب عن حقيقة الإضافة إلى الجملة حتّى تعرف أهي داخلة في مقولة الإضافة أم مقولة أخرى من المقولات النحوية إن شاء الله تعالى.

وإليكم الآن الكلمات الدليلية، ثمّ مقدّمة تمهّد الأرضية اللازمة للخوض في صميم الموضوع:

المضاف، المضاف إليه، الجملة، الظرف، الظروف المتصرّفة، الظروف غير المتصرّفة، التأويل بالمفرد، الموصول، الصلة، الموصول الظرفي.

* قسم اللغة العربيّة وآدابها - كليّة اللغات - جامعة أصفهان - ايران
** قسم اللغة العربيّة وآدابها - كليّة اللغات - جامعة أصفهان - ايران

المقدّمة:

إنّ البحث عن موضوع الإضافة إلى الجملة يتطلّب أن نشير باختصار إلى تعريف الإضافة وتقسيمها إلى الإضافة اللفظيّة والمعنوية في الإضافة إلى المفرد، وأن نحدّد الإضافة إلى الجملة، ونبحث عن أقدم مصدر تعرّض لها وعمّا يضاف إليها، ونذكر أخيراً ما فيها من الإشكال والغموض، ونسعى وراء حلّها حلّا يرتفع به الإشكال والغموض إن شاء الله تعالى.

الإضافة لغة:

الإضافة مصدر«أضاف يضيف» من باب «الإفعال» مجرّده:

«ضاف ــ ضَيفاً». وهو أصل واحد [أي ليس مشتركاً لفظياً] يدلّ على ميل الشيء إلى الشيء [1]فكلّ المعاني المرادة من مشتقّات هذه المادّة؛ مثل: ضمّ الشيء إلى الشيء، وإسناد الشيء إلى الشيء، والنزول ضيفاً يرجع إلى هذا المعنى؛ يقال: «ضاف إليه ــ ضَيْفاً وضِيافة: مال». و«أضاف» تارة يستعمل بمعنى «ضاف» أي لازماً، وتارة يستعمل متعدّياً؛ يقال: «أضاف الشيء إلى الشيء أي أماله إليه».[2]

الإضافة اصطلاحاً:

الإضافة إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأوّل منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه[3]. ويقول الصبّان[4]:«الإضافة لغة الإسناد وعرفاً نسبة تقييديّة بين اسمين توجب لثانيهما الجرّ أبدا».

يبدو أنّ التعريف الأوّل لوحظ فيه الإضافة إلى الجملة، حيث جاء فيه: «إسناد اسم إلى غيره...»، ولفظ «غير» يعمّ المفرد والجملة: ولعلّ التعريف الثاني لوحظ فيه رأي من يؤوّل الإضافة إلى الجملة بالإضافة إلى المفرد على ما سيأتي.

---

[1] ابن فارس،1404، معجم مقاييس اللغة، ج3، مادّة ضيف.

[2] ابن منظور،لاتا،لسان العرب، ج11، مادّة «ضيف».

[3] الأزهرى، لاتا،شرح التصريح على التوضيح،ج2 ،ص24،وابن هشام،1408هـ،شرح شذور الذهب،ص349.

[4] 1424 هـ،حاشية الصبّان على شرح الأشموني،ج2، ص819.

أقسام الإضافة:

قسّم أكثر النحاة في بداية بحث الإضافة، الإضافة إلى قسمين: لفظية ومعنوية، ثمّ في نهاية البحث عن اللفظية والمعنويّة انتقلوا إلى بحث الإضافة إلى الجملة؛ الأمر الذي يفهم منه أنّ النحاة كانوا على شكّ في تحقّق الإضافة إلى الجملة، ولولا ذلك لكان ينبغي أن تقسّم الإضافة في أوّل بابها إلى قسمين: الإضافة إلى المفرد والإضافة إلى الجملة.

ومهما يك من أمر فقد قسّم النحويّون الإضافة إلى المفرد إلى اللفظيّة والمعنويّة وبيّنوا أحكامها، وأتبعوهما بحث الإضافة إلى الجملة كما نشير إليها إشارة موجزة فيمايأتي:

الإضافة إلى المفرد:

تنقسم الإضافة إلى المفرد إلى الإضافة المعنوية و الإضافة اللفظية. واللفظية هي إضافة الوصف ــ مثل اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبّهة ــ إلى معموله. وفائدتها تخفيف اللفظ بحذف التنوين أو ما يخلفه من نون المثنّى أو جمع المذكر السالم. والمعنويّة هي إضافة غير الوصف، وأهمّ فوائدها كسب المضاف من المضاف إليه التعريف في الإضافة إلى المعرفة، وكسب التخصيص في الإضافة إلى النكرة[1].

الإضافة إلى الجملة:

هي من المباحث التي بقيت قيد الإبهام و الغموض وتضاربت فيها الآراء؛ ويأتي الإشكال فيها من جهة ما أشرنا إليه في الملخّص، وهو أنّ الجملة بما هي جملة لايمكن أن تقع مضافاً إليها؛ لأنّ من البَديهيّ أن تتطلّب الإضافة اسماً مضافاً واسماً مضافاً إليه حتّى يمكن تحقّق النسبة بينهما. ولا يمكن أن تتحقّق هذه النسبة بين اسم وجملة، وهذا الإشكال هو الذي نريد أن نبيّنه ونحاول أن نجد له حلاّ إن شاء الله تعالى.

فيجب قبل الخوض في الموضوع أن نأتي بتعريف الإضافة إلى الجملة، والأسماء التي تضاف إلى الجملة، ثم نأتي برأي النحاة قديماً وحديثاً حولها، وأخيراً نفصّل الاقتراح الذي بدا لنا لحلّ مشكلتها بإذن الله.

---

[1] السيوطي، 1330هـ.،البهجة المرضية، صص19-121.

تعريف الإضافة إلى الجملة:

لعلّ التعريف الأوّل من التعريفين اللذَين سبق ذكرهما في أوّل البحث وهو: «الإضافة نسبة شيء إلى غيره» يشمل الإضافة إلى الجملة؛ لأنّ عبارة «غيره» كما مضى يشمل الاسم والجملة؛ وإن كانت النسبة في الإضافة إلى المفرد شيئاً، وإلى الجملة شيئاً آخر. هذا إذا أردنا معرفتها إجمالاً، وأمّا معرفتها بالتفصيل فإنّما تتأتّى بعد إمعان النظر فيها ومعرفتها على حقيقتها، وهي فرع معرفة الأسماء التي تضاف إلى الجملة، وأساليب استعمالها وأقوال النحاة فيها، وتحليلها على وجه تظهر به حقيقة الأمر بشأن هذا النوع من الإضافة. و إليكم الآن تفصيل ما ذكرنا كالآتي:

الأسماء التي تضاف إلى الجملة:

وهي على قسمين: 1- ما يضاف إلى الجملة وجوباً 2- ما يضاف إليها جوازاً.

1- ما يضاف إلى الجملة وجوباً منحصر في «إذ» و«إذا» من ظروف الزمان و«لمّا» على اختلاف فيها و«حيث» من ظروف المكان.

«إذ»: ظرف للزمن الماضي ويضاف إلى الجملة الفعليّة التي فعلها ماض لفظاً ومعنى أو معنى فقط؛ وإلى الاسميّة. والجامع لأمثلتها قوله تعالى: «إلاَّ تَنْصُرُوه فَقَدْ نَصرَهُ اللهُ إذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثانِيَ اثْنَينِ إذْهُما فِى الْغَارِ إذْ يَقُولُ لِصَاحِبِه لاَ تَحْزَنْ إنَّ الله معنا ‹التوبة؛ 9: 40›»[1].

«إذا»: وهي على قسمين: أحدهما: أن تكون للمفاجاة فتختصّ بالدخول على الجملة الاسميّة ولاتحتاج إلى جواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال وهي بهذا المعنى مختلف فيها أحرف هي أم اسم؟[2].

الثاني: أن تكون لغير المفاجاة؛ فالغالب أن تكون ظرفا للمستقبل مضمّنة معنى الشرط وتختصّ بالدخول على الجملة الفعلية على عكس الفجائيّة، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: «... ثُمَّ إذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ إذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ‹الروم؛ 30: 25›»[3].

---

[1] ابن هشام،1399هـ/ 1979م.،مغني اللبيب، ص116، و الرضي، 1419هـ.،شرح كافية ابن الحاجب،ج3ص285 وابن مالك، 1422هـ.، ج2،ص135.

[2] ابن هشام، المصدر نفسه، ص120.

[3] ابن هشام، المصدر نفسه، ص127.

«لمّا»: في أحد وجوهها الثلاثة[1]: وهو أن تكون اسماً بمعنى «حين» تقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولا هما: وهذا يعنى أنّها تفيد الشرط في الماضي نقيض «لو» الامتناعيّة التي انتفت ثانيتهما بانتفاء أولاهما. فمعنى «لمّا جِئْتَني أَكْرَمْتُك» أنّ إكرامي لك، وهو مضمون جواب لمّا قد تحقّق في الزمن الماضي بسبب مضمون وجود الشرط وهو المجيء. وبعض يقول بأنّ «لمّا» في هذا الوجه كالوجهين الآخرين (وهماالجازمة والاستثنائية المشروحتان في الحاشية)حرف وليست باسم وعلى هذا تخرج من الظروف اللازمة الإضافة إلى الجملة[2].

«حيث»: من ظروف المكان؛ هي أيضاً كـ «إذ» و«إذا» تلزَم الإضافة إلى الجملة،و تضاف إلى الجملة اسميّة كانت أو فعلية، وإضافتها إلى الفعلية أكثر؛ نحو قوله تعالى: «فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصابَ ‹سورة ص؛ 38: 36›».

2- ما يضاف إلى الجملة جوازاً:

إنَّ ما يضاف إلى الجملة جوازاً على قسمين:

قسم من ظروف الزمان وقسم من غيرها:

أ. يضاف إلى الجملة جوازاً من ظروف الزمان الظروف المبهمة، وعرّفوها بأنّها هي أسماء الزمان التي لم تختصّ بوجه ما؛ كـ «حين»، «مدّة»، «وقت»، «زمان»، «يوم» (إذا أريد به مطلق الزمان)، وما يختصّ بوجه دون وجه نحو صباح، مساء، غداة، عشيّة[3] ، أو يقال: «إنّ الظرف المعيّن هو ما يقع في جواب «متى» أو «كم»،

[1] الوجهان الآخران هما: لمّا الجازمة تدخل على المضارع و تجزمه لفظاً و تقلب إثباته نفيا في الماضي، و«لَمّا» الاستثنائيّة؛ فتدخل على الجملة الاسميّة؛ نحو قوله تعالى: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمّا عَلَيْها حافظ [في قراءة تشديد لمّا] ‹الطّارق؛ 86: 4›» وعلى الماضي لفظا لا معنى؛ نحو: «أَنشُدُك اللهَ لمّا فَعَلْتَ» أي ما أسألكَ إلاّ فعلك.(ابن مالك، 1422هـ.،شرح التسهيل،ج 3،ص382)، و(الأشموني،1375هـ.،شرح الأشموني على ألفية ابن مالک، ج 3ص577).

[2] ابن هشام، المصدر نفسه، صص 367-373.

[3] الصبان،المصدر نفسه، ج2، ص847 و ابن مالك،1422هـ ، شرح التسهيل ،ج3، ص 118 .

والمبهم ما لا يقع في جوابهما. فما يقع في جواب «متى» هو الظرف المختصّ، وما يقع في جواب «كم» المعدود[1].

فهذه الظروف تضاف إلى الجملة أحياناً، نحو قوله تعالى: «فَسُبْحانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ ‹الروم؛ 30: 17›» و أحياناً تضاف إلى المفرد؛ نحو قوله تعالى: «... وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَآءِ وَالضَّرّآءِ وَحِينَ الْبأْسِ ‹البقره؛ 2: 177›»، وأحياناً لا تضاف إذا كان الظرف منوناًنحو قوله تعالى: «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسانِ حِينٌ من الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً ‹الانسان؛ 76: 1›».

ب. ما يضاف إلى الجملة من غير الظروف:

قد ذكر النحاة ألفاظاً تضاف إلى الجملة ممّا ليس بظرف وهو على قسمين، مؤوّل بالظرف وغير مؤوّل.

القسم الأوّل: الألفاظ الجائزة الإضافة إلى الجملة المؤوّلة بالظرف هي:

1-رَيْث:

مصدر راث ــ رَيْثاً: أبطأ. وعوملت معاملة أسماء الزمان وتضاف إلى الجملة الفعلية؛ نحو: «تَوَقَّفْ رَيْثَ أَخرُجُ إليك»، فلكونه مصدراً بمعنى البُطْء، قام مقام الزمان المضاف، والأصل: رَيْثَ خُروجي؛ أي مدّة أَنْ يُبْطِيءَ خُروجي حَتّى يَدخُلَ في الوجود، والمعنى إلى أن أخرج، فهو نحو: «آتيك خفوق النجم»؛ فلمّا قام مقام الزمان جاز إضافته إلى الفعليّة[2].

1- بينا وبينما.

لفظة «بين» من الألفاظ التي تضاف إلى المفرد: وأصل «بين» مصدر بمعنى الفراق، فتقدير «جلست بينكما» جلست مكان فراقكما. وأحياناً تُكفّ عن الإضافة بإلحاق «ما» الكافّة أو بالألف الحاصلة من إشباع فتحة النون، لتكون «ما» والألف دليلين على قطعها عن الإضافة إلى المفرد، فعندئذ تضاف إلى الجملة، ويجب أن تؤوّل بالزمان لما تقدّم من أنه لايضاف من ظروف المكان إلى الجملة إلاّ حيث، فقول الشاعر:

---

[1] الأزهري،المصدر نفسه،ج1، ص341 .

[2] الرضي،المصدر نفسه،ص257.

«فَبَيْنا نَسُوسُ الناسَ و الأَمْرُ أَمْرُنا إذَا نَحْنُ فِيهم سُوقةٌ نَتَنصَّفُ»[1]

فقوله «فبينا...» يؤوّل معناه بـــ «فبين أوقات نسوس الأمر...».[2]

كلّما: وهذا التــركيب يطّرد فيه كلّ ما تقدّم في تركيب «بينا وبينما» من مجـــيء «مـــا» الكافّة لتكفّه عن طلب مضاف إليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف إلى الجملة[3]، وتكتسب «كلّ» معنى الزمان من الزمان المقدّر بعده أو من «ما» اذا اعتبرناها اسماً نكــرة بمعنى «وقت» نحو قــوله تعالى: «كُلَّما رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرةٍ رِزْقاً قَالُوا هَذا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ ‹البقرة؛ 2: 25›». وجاء في تركيب «كلّما» وجهان آخران؛ أحــدهما أن «مـــا» حــرف مصدري والجملة بعده صلة له، والثاني أن تكون اسماً نكرة بمعنى وقت فــلا تحتــاج على هذا إلى تقدير وقت، والجملة بعده في موضع خفض على الصفة[4].

2- لَدُنْ:

وهي اسم لمبدأ الغاية زمانية كانت أو مكانية. وتضاف إلى المفرد كما أنها تــضاف إلى الجملة إذا كانت لمبدأ الغاية الزمانيّة نحو:

«لَزِمْنَا لَدُنْ سَأَلْمَتُمُونا وِفَاقَكُمْ فَلَايكُ مِنْكُمْ لِلْخِلافِ جُنُوحُ»[5]

ومن الممكن أن نعدَّ «لدن» من الظروف وإن كان فيها معنى الابتداء، فالزمـــان اللازم إضافته إلى الجملة مستفاد من كلمة «لدن» نفسها.

3- مُذْ ومُنْذُ:

ولهما ثلاث حالات: إحداها أن يليهما اسم مجرور فقيل همـــا اســـمان مـــضافان والصحيح أنّهما حرفا جرّ بمعنى «مِنْ»؛ إن كان الزمان ماضيا، وبمعنـــى «فـــي» إن كان حاضرا. وبمعنى «من» و«إلى» جميعاً إن كان معدوداً نحو: «ما رأيته مذ يـــومِ

---

[1] المعنـــى: بينمـــا نحـــن الـــولاة الحـــاكمون الآمـــرون. إذ بنـــا المحكومـــون المغلوبـــون علـــى أمرهم.(الرضي،المصدر نفسه،حاشية ص281).

[2] الرضي،المصدر نفسه،ص281.

[3] الرضي،المصدر نفسه،ص282.

[4] ابن هشام،المصدر نفسه،ص266.

[5] الصبان، المصدر نفسه، ص859 و ابن هشام المصدر نفسه، ص550

الخميس» أي من بدء يوم الخميس، و«ما رأيته مذ يومِنا» أي في يومنا [لأن الزمان حاضر] وما رأيته مُذْ ثلاثةِ أيّام أي من بدء ثلاثة أيّام إلى هذا اليوم[1].

والثانية أن يليهما اسم مرفوع نحو «ما رأيته مُذْيومُ الخميسِ ومنذُ يومان».

فتعتبران اسمين، وتعربان في رأي بعض النحاة مبتدأين وما بعد هما خبر، ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضراً وأوّل المدّة إن كان ماضياً، وفي رأي بعضهم ظرفين يخبر بهما عمّا بعدهما ومعناهما «بين وبين» مضافين: فمعنى «مالقيته مذيومان» بيني وبين لقائه يومان.

والحالة الثالثة أن يليهما الجملة الفعلية أو الاسميّة. كقوله:

«ما زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَداه إزارَه فَسَما فأدْرَكَ خَمْسَةَ الأشْبَارِ[2]»

وقوله:

«وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أنَا يافع وَلِيداً وَكَهْلاً حِينَ شِبْتُ وَأَمْرَدا[3]».[4]

وهذه الحالة هي ما يهمّنا في بحثنا؛ لأن مُذْ ومُنْذُ عندئذ إمّا ظرفان مضافان إلى الجملة وإمّا مؤوّلان بالظرف إذا نظرنا بالحسبان إلى معنى ابتداء الغاية الزمانيّة فيهما وقدّرنا بعدهما زماناً. وبعض قال بأنهما إذا وقعت بعدهما جملة مبتدآن والجملة خبر لهما بتقدير زمان محذوف[5]. وأمّا معناهما في هذه الحالة [أي حالة الإضافة إلى الجملة] فيقول الرضي[6]:

يضاف منذ إلى جملتين، إمّا الاسميّة الجزءين نحو [ما رأيته] منذ زيد قائم والمعنى فيها جميع المدّة... وأمّا التي أحد جزءيها فعل فإن كان الفعل ماضيا نحو [ما

---

[1] ابن هشام، المصدر نفسه، ص441 .

[2] من أبيات قصيدة للفرزدق يمدح بها يزيدبن المهلّب بن أبي صفرة، وبعده: يُدْنِي كتائبَ من كتائبَ تَلْتَقِي للطَّعْن يَوْم تَجاوُل وغوار ومعنى البيتين أنّه كان يقرّب بعض الفرق العظيمة من الجيش من بعض يوم القتال و البراز منذ ترعرع و شبّ و استطاع ان يشدّ عقد سرواله، و ذلك حين انتهى قدّه إلى خمسة أشبار. السيوطي، 1386هـ،شرح شواهد المغني، ج2، ص756.

[3] من أبيات قصيدة للاعشى ميمون يمدح بها الرسول الأكرم (ص) صدرها:

ألم تغتمض عيناكَ ليلة أرْمَدا وبِتَّ كما باتَ السليمُ مسهَّدا (السيوطي، المصدرنفسه، ص576)

[4] ابن هشام، المصدرنفسه، ص442 .

[5] ابن هشام، المصدرنفسه.

[6] المصدر نفسه ،ص296.

رأيته] منذ قام زيد و«منذ زيد قام» فهو لأوّل المدّة، وإن كان مضارعاً نحو:« [ما رأيته] منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب» فإن كان المضارع حالا فهو لجميع المدّة، وإن كان حكاية حال ماضية فهو لأوّل المدّة، ولا يكون مستقبلاً لأن «منذ» لتوقيت الزمان الماضي فقط لتركبه من «إذ» الموضوع للماضي». والرضي وإن لم يتكلّم بهذا التفصيل حول معنى «مذ» عندما تقع قبل الجمل بأقسامها المذكورة آنفا فإن تواردهما في أغلب المواضع يقضى بتواردهما استعمالاً ومعنى قبل هذه الجمل.

القسم الثاني: ما يضاف إلى الجملة من غير الظروف بلا تأويل بالظرف. وهناك ألفاظ ذكرها النحاة ضمن ما يضاف إلى الجملة دون أن تؤوّل بالظرف وهي:

1- «آية»: بمعنى «علامة»، و قد وردت هذه الكلمة مضافة إلى المفرد كقوله تعالى: «إِنَّ آيَةَ مُلْكِه أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيه سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ..<البقره؛2: 248>» وإلى الجملة الفعليّة المتصرّف فعلها مثبتاً أو منفيّاً بـ «ما» كما في البيتين الآتيين:

بآيةِ يُقْدِمُونَ الْخَيْلَ شُعْثاً كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِها مُداما[1]

أَلِكْنِي إلى قَوْمي السَّلام رِسَالةً بآيةِ مَا كَانُوا ضِعَافا وَلا عُزْلا[2]

ففي البيت الأوّل أضيفت «آية» إلى جملة فعليّة فعلها متصرّف مثبت، وفي البيت الثاني إلى جملة فعليّة فعلها متصرّف منفيّ وهو «ما كانوا».

وقد حاول بعض النحاة أن يؤوّلوها بالزّمان من جهة أنّ الزمان يعدُّ علامة تحدّد بها الأشياء[3].

والجدير بالذكرّ أنّ الشواهد التّي استشهدبها النّحاة لإضافة هذه اللفظة إلى الجملة ليست إلا أبياتاً يمكن حملها على الضرورة الشعرية فلا شاهد فيها.

---

[1] هو من أبيات لزيد بن عمرو بن الصعق؛ يهجو بها بني تميم؛ يقول: بلّغ عني بني تميم كذا بعلامة أنّهم يوردون الخيل ساحة القتال ونزال العدوّ، وشعورها مبعثرة مغبرّة وجرى دماء رؤوسها حتى انتهت إلى أطراف حوافرها كأنّ عليها الخمر. (الشريف محمدباقر، 1289هـ،جامع الشواهد باب الباء بعدها الألف).

2 بلّغ عنّي قومي رسالة السلام بعلامة أنهم ما كانوا ضعفاء ولا فاقدين السلاح (ابن منظور، المصدر نفسه، ج12، مادّة ‹ألك››.

[3] الرضي، المصدرنفسه، ص 258 .

2و 3- «قول» و«قائل»: قد عدّهما ابن هشام ممّا يضاف إلى الجملة[1]. وفي اعتبارهما ممّا يضاف إلى الجملة شيء من التسامح؛ لأن الإعراب الأصلي للجملة بعدهما هو النصب على أنها مفعول بها للقول، ولا يقع مفعولا للقول إلا الجملة، وإعراب الجرّ تابع وفرع عن إعراب النصب.

وقد استشهد ببيتين هما:

قَوْلُ «يَا لَلرِّجَالِ» يُنْهِضُ مِنّا مُسْرِعِينَ الْكُهُولَ وَالشُّبَانَا

وَأَجَبْتُ قَائِلَ «كيف أنت» بِصَالِح حَتّى مَلِلتُ وَمَلَّنِي عُوَّادي[2]

4- «ذو»: وإضافتها إلى الجملة لم ترد إلاّ في أسلوب واحد من كلام العرب، وهو «اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ»؛ واختلف فيها: أ وصفيّة هي، وبمعنى «صاحب» أم موصوليّة بمعنى «الّذي» على لغة «طَيّىء» فتأويلها على الوصفيّة: «اذهَبْ فِي وقتٍ صاحب سلامة» فذو صفة لنكرة محذوفة وهي «وقت» والجملة تؤوّل بالمصدر. وعلى الموصولية: «اذهَب في الوقت الّذِي تَسْلَمُ فِيه»[3]. وقد لاحظتم أنّ «ذو» في التأويل الأوّل غير مضافة إلى الجملة، بل إلى ما يؤوّل بالمفرد، وفي التأويل الثاني ليست مضافة إطلاقاً والجملة صلة للموصول، فلا ندري كيف عدّها ابن هشام ممّا يضاف إلى الجملة على أحدالتأويلين؟! فبعد هذا العرض الموجز للأسماء المضافة إلى الجملة ــ حسب رأي النحاة ــ نعود إلى البدء لنبحث عن مشكلة الإضافة إلى الجملة والتي تقدّمت الإشارة إليها في ملخّص البحث وهي:

أنّ الإضافة تتطلّب مضافاً ومضافاً إليه، والمضاف إليه يجب أن يكون اسماً صريحاً أو مؤوّلاً ليقبل الجرّ الذي هو من ميزات الاسم، فكيف تقبل الجملة الجرّ إلا بالتأويل بالمفرد؟ وعند ذلك تنتفي الإضافة إلى الجملة؛ وللإجابة عن هذا السؤال نذهب أوّلاً إلى النحاة الذين كشفوا هذا النظم الكلامي لنرى ماذا قالوا حول هذا

[1] المصدر نفسه، ص551 .

[2] المصدر نفسه،شاهدرقم782و783.

[3] المصدر نفسه،ص549.

السؤال، وهل خطر السؤال ببالهم؟ وإذا خطر فما هو حلّهم وجابتهم؟ ثم نعرض آراء المتأخرين والمعاصرين، ونبحث عن مدى صحّتها، وأخيراً نقترح الحلّ الذي بدا لنا.

إذا تأمّلنا كلام النحاة القدماء وجدناهم ينظرون إلى هذه المشكلة من منظورين مختلفين:

الأوّل من جهة امتناع الفعل من الجرّ بدليل امتناعه من أن يقع مضافاً إليه؛ يقول سيبويه[1]: «و ليس في الأفعال المضارعة جرّ كما أنّه ليس في الأسماء جزم لأنّ المجرور داخل في المضاف اليه، معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال. ويقول الزّجاجي[2] شارحاً كلام سيبويه: «وشرحه أنّ المجرور مضاف إليه؛ واقع موقع التنوين، لأنّه زيادة فى الاسم يقع آخراً، والأفعال لايضاف إليها فامتنعت من الخفض... ». ثم يبسط الكلام في سبب امتناع الفعل من أن يقع مضافاً إليه.

وكذلك الوّراق[3] أدخل هذه الإضافة باب الإضافة إلى الأفعال، واحتجّ لصحّتها بقوله: «إنّ الفعل يدلّ على مصدر وزمان، والزمان جزء من الفعل، فكما جازت إضافة البعض إلى الكلّ جازت إضافة الزمان إلى الفعل...» ويفهم من حجّته أنّه يميل إلى أنّ الإضافة في الحقيقة إلى الفعل نفسه، عكس ما يبدو من كلام الزجاجي وسيبويه من أن الإضافة تكون إلى الجملة.

الثاني من جهة وقوع الجملة مضافاً إليها: و هذه الجهة في الواقع لا تنفك من الجهة الأولى؛ فالبحث حول الإضافة إلى الفعل يؤوّل إلى البحث عن الإضافة إلى الجملة؛ لأنّ الفعل لا تحقّق له في الكلام دون فاعل أو نائب فاعل؛ إذا الفعل مسند ومحتاج إلى مسند اليه؛ فماهيّة البحث واحدة وإن كان العنوان مختلفاً، فسواء سمّي البحث بالإضافة إلى الجملة أو بالإضافة إلى الفعل يكون المبحوث عنه أمراً واحداً؛ فسيبويه يسمّي الباب «باب ما يضاف إلى الأفعال من أسماء الزمان»، وهو يأتي بأمثلة من مثل قوله تعالى: «هَذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ‹المائدة؛ 5: 119›» ممّا

[1] 1404 هـ، الكتاب ، ج1، ص10 .

[2] 1416هـ.، الإيضاح في علل النحو، ص108

[3] 1421 هـ، العلل في النحو، ص32 .

وقعت الجملة الفعلية في المضارع مضافا إليها»[1]. وقد صرّح الزجاجي[2] بأنّ هذه الإضافة وإن كانت إلى الفعل فإنّها إضافة إلى الجملة. وممّا يبعث على التعجب أنّهما أرادا أن يَحُلاّ مشكلة الإضافة إلى الفعل بمشكلة أخرى هي الإضافة إلى الجملة؟!

وصرّح بعض النحاة أنّ الإضافة فيما يضاف إلى الجملة ــ اسميّة كانت أو فعلية ــ ليست إضافة إلى الفعل بل إضافة إلى الجملة، والجملة تؤوّل بالمفرد، وبهذا التأويل قد أراحوا أنفسهم جذريّاً من هذه المشكلة. يقول الخوارزمي[3] في شرحه للمفصّل الموسوم بالتخمير شارحاً كلام الزمخشري حول «حيث»: «حيث من الظروف المشبّهة بالغايات، و ذلك أنّها مضافة من حيث المعنى غير مضافة من حيث الصورة، أمّا إضافتها من حيث المعنى فلأنك متى قلت: «اجلس حيث زيدٌ جالسٌ فكأنك قلت: «اجْلِسْ مَكانَ جُلُوسِ زيدٍ...» أمّا أنّها غير مضافة من حيث الصورة فلأنّ الجملة لاتصلح لكونها مضافا إليها؛ إذ الجملة ليست في معنى ما يدخل عليه حرف الجرّ، والمضاف إليه في معنى ذلك، وهما في طرفي نقيض. ونظيرها من ظروف الزمان «إذ» و«إذا». فيلاحظ أن الخوارزمي يرى الإضافة صحيحة من حيث المعنى غير صحيحة من حيث اللفظ، للمشكلة نفسها التي يدور بحثنا حولها؛ ألا وهي امتناع الجملة من أن تقع مضافاً إليها.

ويشير الرضي[4] إلى اختلاف النحاة في إضافة الظروف، هي إلى الجملة أم هى إلى المصدر الذي تضمّنته؟ ثم يبدي رأيه بقوله: «النزاع في الحقيقة منتف، لأنّ الإضافة في اللفظ إلى ظاهر الجملة بلاخلاف، ومن حيث المعنى إلى مصدرها؛ لأن معنى «يوم قدم زيد» يوم قدومه، ولو كان مضافا إلى ظاهر الجملة وهي خبر لكان المعنى يوم هذا الخبر المعيّن. فهو بهذا الرأي جمع بين الرأيين؛ رأي من يقول بإضافة الظروف إلى الجملة، و من يقول بامتناعها وتأويلها بالمفرد، وقال بأنّ الإضافة لفظاً إلى ظاهر الجملة و معنى إلى المصدر المؤوّل به الجملة، وإنّما لم يقل

---

[1] المصدر نفسه، ص538.
[2] المصدر نفسه، ص113.
[3] 1410 هـ، التخمير، ، ج2، ص271.
[4] المصدر نفسه، ص260.

الإضافة إلى الجملة مؤوّلة بالمفرد لفظاً ومعنى لأنّ التأويل بالمصدر حسب القياس بحاجة إلى أحد المؤوّلات بالمصدر، مثل«أَنْ» و«أنّ» وغيرهما[1].

والرضي برأيه هذا يعلّل بناء الظروف الواجبة الإضافة إلى الجملة؛ يقول: «فالواجبة الإضافة إليها [أي إلى الجملة] واجبة البناء لأنّها مضافة في المعنى إلى المصدر الذي تضمنته الجملة، كما ذكرنا، وإن كانت في الظاهر إلى الجملة، فإضافتها إليها كلا إضافة، فشابهت الغايات المحذوف ما أضيفت إليه، ولهذا بنيت «حيث» على الضّم، تشبيهاً بالغايات.»

ومن النحاة المتقدّمين الذين بسطوا الكلام حول الإضافة إلى الجملة ابن هشام؛ فقد استقصى الجمل التي لها محلّ من الإعراب وما ليس لها محلّ، و ذكر الجملة المضاف إليها في عداد مالها محلّ، وعدّ الأسماء التي تضاف إلى الجملة وفصّل القول فيها؛ لكنه لم يشر إطلاقاً إلى مشكلة هذه الإضافة ممّا يظهر منه أنه موافق للمسألة ولا يرى فيها أيّ اشكال[2].

والحاصل:

1- أن البحث في مشكلة الإضافة إلى الجملة تصبح منحصرة في إضافة الظروف وما هو مؤوّل بالظرف، ويخرج غيرها من مثل «آية» و«ذو» و«قول» و«قائل» من نطاق البحث لما ذكرنا في شرحها (صص 9-10).

2- وأنّ النحاة القدماء بعضهم يثبت الإضافة إلى الجملة فعليّة كانت أو اسميّة، وبعضهم يرى أنّ الإضافة لفظاً إلى الجملة ومعنى إلى المفرد المؤوّل به الجملة، وبعضهم يؤولّها بالمفرد لفظاً ومعنى، وبعضهم الآخر عدّ الألفاظ المضافة إلى الجملة، ولم يتكلّم عن مشكلتها.

أمّا المعاصرون، فهم بين من يعتقد بتأويلها بالمفرد لفظاً ومعنى[3] ومن يرى أنها مؤوّلة بالمفرد معنى لا لفظاً[4]، ومن سلك مسلك ابن هشام، فقدعدّ الأسماء المضافة إلى الجملة دون الإشارة إلى مشكلتها[1]، ولم يأتوا بجديد.

---

[1] المصدر نفسه،ص257.

[2] ابن هشام،1399هـ/1980م.،أوضح المسالك،تحقيق:محيى الدين عبد الحميد، ج2،ص192- 201 و، 1419هـ. ،مغني اللبيب،ص547-551 و1418هـ./1997م قواعد الاعراب مع شرح شيخ زاده، ص28.

[3] حسن، عباس،النحو الوافي، ج3، ص27.

[4]قباوه فخرالدين، 1409 ،إعراب الجمل وأشباه الجمل، ، ص201.

هذه هي خلاصة آراء بعض النحاة المتقدمين والمعاصرين حول مسألة الإضافة إلى الجملة. فقد لوحظ أن أكثرهم انتبه إلى المشكلة، خاصّة في الظروف المضافة إلى الجملة، وحاول أن يجد حلاّ لها، ولكن في اعتقادنا دون جدوى، فالحلول المقترحة تؤوّل إلى وجهين: الأوّل أن الإضافة إلى الجملة في اللفظ فقط، وفي المعنى إلى المصدر الذى تضمّنه، الثاني: أنّ الاضافة في اللفظ وفي المعنى إلى المفرد المؤوّل به الجملة، ومآل الوجه الأول إلى الثاني ومن ثمَّ يندمج الوجهان في الوجه الثاني القائل بأن الإضافة إلى الجملة إضافة إلى المفرد المؤوّل به الجملة. ونحن نرى أن هذا الحل مردود بالدلائل الآتية:

1- إن كانت الإضافة إلى الجملة تؤوّل بالمفرد، فلماذا خصّص النحاة بحثاً للإضافة إلى الجملة؛ ممّا يبيّن أنّ في أسلوب هذه الاضافة ــ حسب رأيهم ــ ميزة ليست في باقي أساليب الإضافة: ولو كان مآلهما واحداً أصبحوا يصرّحون في بدء باب الإضافة أنّ الإضافة المعنوية إما إلى اسم صريح وإمّا إلى جملة مؤولّة بالصريح.

2- حلّهم هذا (أي التأويل بالمفرد) يستلزم التأويل بالمفرد بلا مؤوّل، و هذا خلاف القياس الذي يقول بأن التأويل بالمفرد يجب أن يتحقّق بإحدى الأدوات المؤوّلة إلّا في بعض المواضع الشاذّه من مثل «تَسْمَعَ بِالْمُعَيدِي خَيرٌ مِنْ أَنْ تَراه [2]، ولا يجوز حمل الأسلوب الشائع الجاري على الألسنة على الشاذّ و النادر.

3- من شروط التأويل بالمفرد أن لا يتغير المعنى البنيوي للأسلوب الّذي يؤوّل به بعد التأويل، بينما نجد هذا التغيير ملموساً في هذه الجمل بعد تأويلها بالمفرد. وإن كان أحياناً لا يحصل اختلال، فحصول التغيير أو الاختلال حتّى في موضع واحد يكفي لبطلان هذا الحلّ؛ فمثلاً قارن بين قول الله تعالى:

«إنّما المؤمنون الّذين إذا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَت قُلوبُهم ‹الانفال؛ 8: 2»». و قولك يعد تأويل الجملة بعد «إذا» بالمفرد ــ : «توجل قلوب المؤمنين وقت ذكر الله تعالى»

---

[1] يعقوب، إميل بديع، 1417هـ.،معجم الإعراب، ص108 ،و معرّي شوقي، 1417هـ / 1597م.،إعراب الجمل وأشباه الجمل، صص 108-116.

[2] السيوطي، 1330هـ،المصدر نفسه،ص7.

فهل هذه العبارة تفيد المعنى البنيوى لنص الآية؟ وهل تفيد السببيّة والترتب كما تستفاد من الآية؟، وقس عليه بقيّة الشواهد و النماذج.

وقد آن الأوان لأن نقترح ما رأيناه حلّاً لهذه المشكلة، والتي قد تقدّم(12) أنّها أصبحت منحصرة في ظروف الزمان المبهمة مثل «إذ» و«اذا» و«حين» و«زمان» وغيرها و«حيث» من ظروف المكان.

اقتراحنا لحلّ مشكلة الإضافة إلى الجملة في الظروف:

إنّ استقراء مواضع استعمال الظروف الثلاثة «إذ»، «إذا»، «حيث» يجلو لنا بوضوح أنّ في معانيها الزمانية والمكانية إبهاماً يرتفع بما يأتي بعدها من جملة أوجملتين؛ وقد تقدّم أن النحاة قالوا إنّ منزلتها من الجمل بعدها هي منزلة المضاف من المضاف إليه، وسبق أيضاً أنّ الإضافة تستلزم مشكلة وقوع الجملة مضافاً إليها، فما الحلّ؟

هل يوجد في أساليب اللغة العربية أسلوب مشابه لأسلوب هذه الظروف المبهمة نقيسه به، ونحمله عليه؟ الجواب حسب ما أدى إليه نظرنا هو أجل: بعد ما استقرأنا وتفحّصنا أساليب اللغة وجدنا أسلوب الموصول والصلة أقرب الأساليب إلى أسلوب هذه الظروف الثلاثة؛ فإنّ الاسم الموصول من أشدّ الأسماء إبهاماً، لكنّ إبهامه يزول بالجملة الواقعة بعدها المسمّاة بالصلة؛ كذلك هذه الظروف إذ، إذا ، حيث نظيرة الموصول، فكما أنّ الموصول يزول إبهامه بالصلة كذلك يزول إبهامها بجملة أو جملتين بعدها، و كما أن الصلة مرتبطة بالموصول كمال الارتباط ومع ذلك لاتتّبعه في الإعراب كذلك الجمل الواقعة بعدها مرتبطة بها ومزيلة لإبهامها دون أن تكون متأثرة بها تأثّراً إعرابيّاً، وكما أنّ الموصول لاينفك عن صلته كذلك الظروف هذه لا تنفك عن جملة بعدها ترفع إبهامها؛ كلّ ذلك نتيجة اشتراك الموصول وهذه الظروف في الإبهام. وكل ذلك أيضاً ممّا أدّى بنا إلى القول بأن الجملة الواقعة بعد الظروف اللازمة الإضافة إلى الجملة -حسب مصطلح النحاة- إذ يمتنع أن تكون مضافا إليها ــ أدّى بنا إلى القول بأن هذه الجمل جمل مشابهة لجملة الصلة، ومن ثمَّ نحكم عليها بأنّها موصولات ظرفيّة والجمل بعدها صلات لها ولا محلّ لها من الإعراب.

تقوية لهذه النظرية حول الظروف من آراء النحاة المتقدّمين:

إن النحاة المتقدّمين وإن لم يصرّحوا بهذه النظرية يوجد في كلامهم ما يلوّح بها ويشير إليها ويقوّيها كما نعرضه بين يدي الباحثين الأعزّاء في السطور الآتية:

1- يقول ابن عصفور[1] «وحق الإضافة أن تكون إلى مفرد ولا تضاف إلى الجملة إلّا أسماء الزمان غير المثناة ... ولا يجوز أن يكون في الجملة إذ ذاك ضمير عائد على الاسم المضاف إليها، فإن كان فيها ضمير عائد عليه فصلته عن الإضافة وكانت الجملة صلة» فإنه بينما يمنع من عود ضمير من الجملة المضاف إليها أسماء الزمان إذ يثبت ويقرّر أنّه إن وجد في الجملة المضاف إليها اسم الزمان ضمير عائد إليه فالجملة ممتنعة أن تكون مضافا إليها لاسم الزمان، وتصير الجملة صلة لها، ومعنى هذا أنّ الظروف سواء المتصرّفة منها وغير المتصرّفة تصلح لأن تكون موصولات وما بعدها من الجمل صلات لها إذا كان فيها ضمير عائد إليها لكنّه على الأصل المسلّم به عنده من إضافة الظروف إلى الجملة يمنع من وجود ضمير يرجع إلى المضاف؛ لأنّه يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه وهو ممتنع.

2- عَدَّ ابوحيان[2] الجملة الواقعة بعد «بينا» و«بينما» من الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب؛ بحجّة أنها لايمكن ان تكون مضافاً إليها لهاتين اللفظتين بسبب أنها عاملة فيهما، والمضاف إليه لايعمل في المضاف؛ فإذا عدَّتْ حسب رأيه ممّا لا محلّ له من الإعراب وجب أن يسمّى نوع الجملة أمستأنفة هي أم معترضة أم غيرهما؟ فعندما نعرض الجملة بعدهما على أنواع الجمل التي لامحلّ لها نراها تشابه جملة الصلة كلّ المشابهة؛ ممّا يبعث على الحكم بأنها هي جملة الصلة أو شبيهة بالصلة، ونقيس بها باقي الجمل الواقعة بعد الظروف المبهمة. لكن لا يخفى أنّ الإشكال الذي اجتنب عنه أبوحيّان بجعل الجملة بعدبينا وبينما مصافاً إليها يعود على حاله لأنّ جملة الصلة أيضاً لا تعمل في الموصول إلاّ أن نجعل العامل فيهما ما هو بمنزلة الجواب.

---

[1] 1418هـ. المقرّب، ص 290.

[2] السيوطي،1406، الأشباه والنظائر،ج3،ص36و قباوة،فخر الدين،المرجع نفسه،ص214.

3- إنّ بعض النحاة لمّا توهّموا امتناع إضافة الظروف إلى الجملة عند ما خرجت عن الظرفيّة عدَّ الجمل أوصافا لها؛ ينقل الرضي [1] عن أبي علي الفارسي في كتاب الشعر أنّ ما بعد «حيث» في الآية الكريمة: «الله أعلم حيث يجعل رسالته ‹الأنعام؛ 6: 124›» صفة لامضاف إليه بحجة أنّ حيث يضاف ظرفاً لا اسماً فالمعنى «حيث يجعله» أي يجعل فيه. وكذلك ينقل ابن هشام[2] عن المهدوي [شارح الدريديّة] قوله: «إنَّ حيث في البيت الآتي:

ثُمَّتَ راح في المُلَبِيّنَ إلى حَيْثُ تحَجَّى المَأْزِمَانِ وَ مِنَى

لمّا خرجت عن الظرفية بدخول إلى عليها خرجت عن الإضافة إلى الجمل و صارت الجملة بعدها صفة لها...» ثم يردّ رأيه بقوله: «و ليس بشيء» وينظّر جواز إضافة حيث إلى الجملة عند خروجها عن الظرفية بجواز إضافة بعض ظروف الزمان عند خروجها عن الظرفية كقوله تعالى «هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ‹المائدة؛ 5: 119›»؛ ولا يهمّنا الآن صحة وصفيّة الجمل بعد الظروف إنّما يهمّنا أن نجعلها مقرّبة لاقتراحنا حول هذه الظروف وأن نستفيد منها كواسطة لإثبات موصوليّة الظروف المبهمة؛ فنقول: إذا جاز خروج هذه الظروف عن لزوم الإضافة إلى الجملة بأي سبب ــ ومنه خروجها عن الظرفيّة حسب رأي هذا القائل ــ فيتطرّق احتمال الوصفيّة للجمل بعدها كما يحتمل كونها صلات؛ ولا دليل على رجحان الوصفية، بل على العكس ما تقدّم ذكره من وجوه الاشتراك بين الصلة والموصول وبين هذه الظروف المبهمة والجمل بعدها (ص14) دليل على رجحان كونها صلات للظروف لا صفات لها.

بقي حول هذه النظرة الجديدة إلى مشكلة الإضافة إلى الجملة سؤال وهو:

إذا ارتأيتم أن الجمل بعد هذه الظروف صلات لامضاف إليها فما هو رابطها بالموصول؟

الجواب عنه أوّلاً: أنّ هذه الظروف التي سمّيناها أخيراً في هذا البحث «موصولات ظرفية» ليست تامّة الموصوليّة، بل إنّها موصولات ظرفية يستفاد من مفهومها الزمان في غير «حيث» والمكان فيها، وقد صارت ظروفاً وأوعية لما وقع

[1] المصدرنفسه، ص261.

[2] 1399هـ،مغني اللبيب، ص548.

من الحدث في جملة الصلة؛ وهذا الاشتمال أي اشتمال الموصول الظرفي على مضمون الفعل الذي يتحدّث عنه في الصلة أغنى عن أيّ رابط، ونعدُّ هذا الشمول من أمتن الروابط وأحكم الوشائج التي تربط الصلة بالموصول.

وهذا السؤال لايرد على هذه النظرة الجديدة إلى الظروف المضافة إلى الجملة، فحسب، بل يرد على القول بأنها مضافة إلى الجمل؛ لأنّ الجملة المضاف إليها ــ لوأثبتناها ــ أيضاً تحتاج كجملة الصلة إلى رابط يربطها بالمضاف؛ لأنّها ليست كالمضاف إليه المفرد الّذي يصير مع المضاف كالكلمة الواحدة، وقد انتبه بعض النحاة إلى هذا الإيراد وأجاب عنه بما يشابه إجابتنا هذه وقال: «واعلم أنّ الظرف المضاف إلى الجملة لمّا كان ظرفا للمصدر الذي تضمّنته الجملة على ما قرّرنا قبل لم يجز أن يعود من الجملة إليه ضمير فلا يقال: «آتيك يوم قدم زيد فيه» لأن الرابط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل بإضافة الظرف إلى الجملة وجعله ظرفاً لمضمونها فكأنك قلت: «يوم قدوم زيد فيه» »[1]

العود إلى البدء:

نعود إلى البدء حيث خططنا البحث في مشكلة الإضافة إلى الجملة فى قسمين، القسم الأوّل ما يضاف إلى الجملة وجوباً وقد أنهينا الكلام عليه، والقسم الثاني ما يضاف إلى الجملة جوازاً وهو الآن يوضع موضع البحث والتدقيق كالآتي:

حول ما يضاف إلى الجملة جوازاً:

إنّ ما يضاف ــ حسب رأي النحاة ــ إلى الجملة جوازاً عبارة عن كل لفظ دالّ على الزمان المبهم[2]، هذه الألفاظ تسوغ ــ حسب رأي النحاة ــ إضافتها إلى الجملة لمشابهتها الظروف الثلاثة في الإبهام، والإبهام بحاجة إلى التبيين والتبيين يحصل بالإضافة. ونحن نرى فيها ما رأينا في الظروف اللازمة الإضافة إلى الجملة؛ من أنّها إمّا موصولات ظرفية وأمّا موصوفات، والكلام في هذه هو الكلام نفسه في تلك: ففي قوله تعالى: «هَذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصّادِقينَ صِدْقُهُم ‹المائدة؛ 5: 119›»

[1] الرضي، المصدر نفسه، 264.

[2] سبق بيان المبهم في ص5 من هذا البحث

يقول النحاة: «إنّ يوم أضيف إلى الجملة الفعلية، وقد قرئ «اليوم» بضمّ الميم وفتحها؛ وحملوا الضمّ على ضمّة الإعراب بناء على أنّه خبر «هذا» و قد حذف التنوين للإضافة. وحملوا الفتح على أنها فتحة بناء على أنّه مرفوع محلاً خبراً لهذا.

إن قيل: «فمن أين يعرف أنها موصولات زمانيّة؟» قلنا: انقطاعها عن التنوين ومن ثمَّ من أن تكون الجمل بعدها أوصافاً لها من جهة وامتناعها عن الإضافة إلى الجملة حسب اعتقادنا من جهة أخرى دليلان على أنها موصولات ظرفيّة وأنّ الجمل بعدها صلات.

الفارق بين «إذ»،«إذا»،«حيث» وبين باقي الظروف المبهمة:

ونحن إذ تكلّمنا في الوجه المشترك بين «إذ» و«إذا» وحيث» وبين باقى الظروف المبهمة، وهو عدّ الجمل بعدها صلات لا مضاف إليها يجب أن نشير الى الفارق بينهما كمايأتي:

1- إنّ احتمال الوصفية للجمل الواقعة بعد الظروف الثلاثة احتمال مرجوح بالنسبة إلى كونها صلات، وقد تقدّم الكلام عليه (صص16-17). أمّا احتمال الوصفية للظروف المبهمة غير الثلاثة المذكورة فاحتمال لابأس به، وكدنا أن نفضّله أو نسوّيه باحتمال موصوليتها لولا أن تقيّدنا بإجراء النظريّة الجديدة حول هذه الظروف المبهمة على وتيرة واحدة في جميعها سواء ما كان منها تطبيق نظرية الموصوفيّة عليها أفضل أم ما كان تطبيق نظرية الموصولية. و الدليل على قوّة احتمال موصوفية هذه الظروف المبهمة المتصرّفة أوّلاً: أنها تستعمل مضافة أو غير مضافة تالية بعدها جملة أو مفرد، أو دون تال؛ فليست المشابهة بينها وبين الموصولات قدر المشابهة بين الظروف الثلاثة والموصولات. ثانياً: أنّ الظروف الجائزة الإضافة ورد استعمالها في كلا الأسلوبين، الموصوليّة والموصوفية مما يدّل على أن عدّها موصوفة في مواضع الموصوليّة بحذف التنوين بسبب كثرة الاستعمال تأويل صحيح وقويم؛ لاحظوا استعمال «يوم» في الكلام البليغ المعجز كلام الله تعالى، فقد ورد استعماله واحدة وستّين مرّة في أسلوب الموصولية حسب اقتراحنا ممّا يدلّ على جواز حملها على الموصوفيّة وحذف التنوين كما تقدّم آنفاً، ووردت مرّات في أسلوب الموصوفيّة مع الضمير الرابط ودونه. ولمزيد التوضيح نورد فيمايأتى من كلّ نموذجاً:

مجيء «يوم» موصوفاً مع الضمير الرابط في قوله تعالى: «رَبَّنَا إنك جَامِعُ النّاسِ لِيَوْمٍ لاَرَيْبَ فيه ‹سورة آل عمران؛ 3: آية 9›».

مجيئه موصوفاً دون الضمير الرابط في قوله تعالى: «واتَقُّوا يَوْماً لاَ تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ‹سورة البقرة؛ 2، آيه 48›».

مجيئه في أسلوب الموصولية (أو الإضافة على المشهور) في قوله تعالى: «يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَراً ‹سورة آل عمران؛ 3: 30›»

فتلاحظون أنّ هذه الكلمة في استعمالها الأخير وردت في القرآن الكريم 61 مرّة، وكثرة الاستعمال هي المقويّة كما ذكرنا لاحتمال الموصوفية لها وحذف تنوينها تخفيفاً.

مع هذا كلّه نفضّل عدّ الظروف الزمانية مثل «يوم» في نحو هذا الأسلوب الأخير ــ عدّها موصولات ظرفية؛ أوّلاً: لإجراء الباب على وتيره واحدة، وثانياً: لأنّ عدّها موصوفات يستلزم حذف التنوين اعتباطا وشذوذاً ولو كان السبب حصول التخفيف، ولا يجوز حمل الكلام الفصيح الشائع عليه.

نتيجة البحث:

1- إنّ الإضافة إلى الجملة لزوماً أوجوازاً أمر غير محقّق وما أورده النحويون تحت عنوان «ما يضاف إلى الجملة وجوباً أو جوازاً «موصولات ظرفية» والجمل بعدها صلات لا محلّ لها من الإعراب.

2- الجملة المضاف إليها يجب أن تحذف من قسم الجمل التي لها محلّ من الإعراب وتثبت في قسم الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب ضمن البحث عن جملة الصلّة.

خاتمة البحث:

كانت هذه محاولة من قبل كاتبي البحث لحلّ مشكلة الإضافة إلى الجملة، يعرضانها على نظر الباحثين الأعزّاء ليبدوا رأيهم فيها؛ فإن كنّا قد أصبنا فلله الحمد على ما هدانا للصواب، وإن أخطأنا في كلّها أو بعضها فالرجاء منهم أن يمتنّوا علينا بتسديدها وإراءة الصواب فيها. نسأل الله تعالى أن يلهمنا الحق ويهدينا طريق الرشاد إنّه قريب سميع الدعاء.

مصادر البحث:

- الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح لابن هشام، ج2، بيروت، دار الفكر، لاتا.
- الإسترآبادي،رضي الدين،شرح كافية ابن الحاجب،ج3و4،مع مقدّمة وحواشي إميل بديع يعقوب،بيروت،دارالكتب العلمية،1419هـ./1998م.
- الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ج2، بيروت، دار الكتاب العربي، ط2، 1375هـ./1955م.
- الخضري، محمد، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ج2، بيروت، دار الفكر، ط1، 1426هـ./2003م.
- الخوارزمي، قاسم بن الحسين، التخمير، (شرح المفصّل، للزمخشري)، ج2، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان، بيروت، دار الغرب الإسلامي، لاتا.
- الزجّاجي، ابوالقاسم، الإيضاح في علل النحو، بيروت، دار النفائس، 1416هـ./1996م.
- سيبويه، عمروبن عثمان، كتاب سيبويه، نشر أدب الحوزة، 1404هـ.
- السيوطي، جلال الدين،الأشباه والنظائر،ج3،تحقيق عبد العال سالم مكرّم،بيروت:مؤسسةالرسالة،1406هـ.
- ـــــــــ، البهجة المرضية، مطبعة حاج إبراهيم، طبعة حجر، 1330هـ.
- ـــــــــ،شرح شواهد المغني لابن هشام، ج2، دمشق، 1386هـ.
- الصبّان، محمد بن علي، حاشية الصبّان على شرح الأشموني، ج2، بيروت، دار الفكر، 1424 هـ./2003م.
- ابن عصفور، على بن مؤمن: المقرّب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ./1998م.
- ابن عقيل، عبدالله، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ج2، مصر، ط14، 1384هـ./1964م.
- ابن فارس، أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ج3، قم، مطبعة الإعلام الإسلامى، 1404هـ.
- ابن مالك، جمال الدين، شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، ج3، بيروت، دار الكتب الإسلامية، ط1، 1421هـ./2000م.

- ابن منظور، محمد بن مكرّم. لسان العرب. ج11 و 12، مصر، دار المعارف، لاتا.
- ابن الناظم، بدر الدين محمّد، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالحميد السيد محمد عبد الحميد، بيروت، دار الجيل، لاتا.
- ابن هشام، جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ج2، تحقيق: محمّد،محيى الدين عبد الحميد،ج2،ط6 بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1399هـ./ 1980م.
- ـــــــــــــ،شرح شذورالذهب في معرفة كلام العرب،تحقيق:حنّا الفاخوري،بيروت،دار الجيل،1408هـ.
- ـــــــــــــ، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تحقيق: إسماعيل،إسماعيل مروة، بيروت، دار الفكر المعاصر، 1418هـ./1997م.
- ـــــــــــــ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد على حمد الله، بيروت، ط5، 1399هـ./1979م.
- الورّاق، محمد بن عبدالله، العلل في النحو، تحقيق: مها مازن المبارك، 1421هـ.

المراجع

- حسن، عباس، النحو الوافي، ج3، مصر، دار المعارف، ط4، لاتا.
- دسوقي، مصطفى محمد عرفة، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام، مصر، مطبعة الحميديّة، 1357هـ.
- الشريف ،محمد باقر،جامع الشواهد، تهران، طبعة حجر،1289 هـ.
- شيخ زاده، محمد بن مصطفى، القوجوي، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، دمشق، دار الفكر، ط2، 1418هـ.
- قباوة، فخرالدين، إعراب الجمل وأشباه الجمل، حلب، دار القلم العربي، 1409هـ./1989م.
- المعرّي، شوقي، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دمشق، دار الحارث، 1417هـ./1997م.
- يس بن زين الدين، حاشية يس على شرح التصريح، ج2، بيروت، دار الفكر، لاتا.
- يعقوب، إميل بديع، معجم الإعراب، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، لاتا.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2009/3/23.